التحليل الكمي والكيفي لبعض أدوات المعارضة الرقابية بالبرلمان المصرى (الاستجوابات البرلمانية ـ طلبات المناقشة البرلمانية ـ طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة والأسئلة) في الفصل التشريعي التاسع خلال الفترة من (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠)

رجاء عشري محمد السيد

تحت اشراف

أ.د/ محمد بهاء الدين الغمرى د/ سلوى السعيد فراج

الملخص :

يعد المعيار الكمي من أهم المعايير التي تضيف دقة على تحليل البيانات والمعلومات؛ كونها تعطي دلالة معنوية لحالة الدراسة مستندة للأرقام والإحصائيات، حيث إن الباحثة تبنت القضايا والموضوعات التي بها عدد كبير من الأدوات الرقابية؛ كي تحلل دور وفعالية المعارضة، أم الأغلبية في طرح الرؤى، وأيهما يتغلب على الآخر بتوجيه الاتهام بالمساءلة الحكومية، وسوف تدرس الباحثة جميع الأدوات الرقابية التي جاءت بدور الانعقاد الأول والثاني والثالث من الفصل التشريعي التاسع بطريقة المسح الشامل.

ويمثل هذا البحث تحليلاً كمياً عاماً للأدوات الرقابية باستخدام أسلوب المسح الشامل، وذلك لاستخراج الدلالة المعنوية على استخدام المعارضة للأدوات الرقابية، ومن ثم توضيح الملاحظات الموضوعية التي قامت الباحثة من خلال تحليل مضمون المضابط، كما أوضح الأدوات الرقابية التي قدمها نواب البرلمان للرقابة على أداء الجهاز الإداري في الدولة.

Abstract:

The quantitative criterion is one of the most important criteria that adds accuracy to the analysis of data and information. It gives a moral significance to the case of the study

based on numbers and statistics, as the researcher has adopted issues and topics that have a large number of control tools; In order to analyze the role and effectiveness of the opposition, or the majority in presenting visions, and which of them overcomes the other by accusing the government of accountability, the researcher will study all the oversight tools that came during the first, second and third sessions of the ninth legislative term in the manner of a comprehensive survey.

This research represents a general quantitative analysis of the control tools using the comprehensive survey method, in order to extract the moral evidence of the opposition's use of the control tools, and then clarify the objective observations made by the researcher through analyzing the content of the controls, as he explained the control tools presented by parliamentarians to monitor the performance of the administrative apparatus. in the state.

مشكلة البحث:

ارتكزت المشكلة البحثية على دراسة الأدوار المختلفة للأدوات الرقابية التي استخدمتها المعارضة السياسية داخل برلمان الفصل التشريعي التاسع ٢٠٠٥-٢٠١٠، ولا يتوقف الأمر على مجرد تقديم المعارض للأداة الرقابية، وإنما تتبع تفعيل الأداة الرقابية من حيث المناقشة، والموافقة أو الرفض، أو تأخير إدراجها على جدول الأعمال، وما يترتب على هذه الممارسة من آثار تتعلق بإحالة المناقشات للحكومة؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه القضايا محل دراسة الأداة الرقابية، أو سحب الثقة من الحكومة، وغير ذلك من آثار، وهذه المشكلة البحثية تتعلق بوظائف النظام السياسي المصري، ومدى تكامل أطراف هذا النظام الرسمية وغير الرسمية.

أهداف البحث:

- ❖ تحليل التجربة البرلمانية في الفصل التشريعي التاسع في الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) كماً وكيفاً.
- ❖ ألقاء الضوء على أن نقطة البدء في الاصلاح السياسي لأية دولة هي تفعيل الدور الرقابي للبرلمان

أهمية البحث

يمكن توضيح أهمية البحث كما يلى :

١. محاولة وصف ما حدث في البرلمان المصري في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ وتحليله.
٢. تعميق مفهوم الرقابة البرلمانية، لما لها من دور كبير في العملية الديمقراطية.

تساؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل أساسى، ويتحدد السؤال الأساسي في : ما دور المعارضة السياسية في تفعيل الرقابة على الحكومة خلال الفصل التشريعي التاسع (٢٠٠٥ -٢٠١٠)؟

ومن خلال التساؤلات السابقة يمكن تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث كالتالى

- أولاً: عرض بعض الأدوات الرقابية المستخدمة في الفصل التشريعي التاسع ٢٠٠٥-٢٠١٠ في دور الانعقاد الأول والثاني والثالث (الاستجوابات البرلمانية - طلبات المناقشة البرلمانية - طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة والأسئلة)
- ثانياً: التحليل الكمي للأدوات الرقابية التي نوقشت فعلياً خلال أدوار الانعقاد الأولى والثانية والثالثة
- ثالثاً: التحليل الكيفي للأدوات الرقابية التي نوقشت فعلياً خلال أدوار الانعقاد الأولى والثانية والثالثة

أولاً: عرض بعض الأدوات الرقابية المستخدمة في الفصل التشريعي التاسع ٢٠٠٥-٢٠١٠ في دور الانعقاد الأول والثاني والثالث (الاستجوابات البرلمانية - طلبات المناقشة البرلمانية - طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة والأسئلة)

سيتم عرض لبعض أدوات الرقابية المستخدمة في الفصل التشريعي التاسع ٢٠٠٥-٢٠١٠ في دور الانعقاد الأول والثاني والثالث.

أولاً: الاستجوابات البرلمانية:

تعد الاستجوابات من أهم أدوات الرقابة البرلمانية على وجه الإطلاق؛ لأنه يترتب عليها توجيه اتهام صريح للحكومة بالتقصير في أداء وظائف السياسة العامة للدولة، وكما هو ملاحظ من تحليل الجلسات فعند ضم الاستجوابات من أدوات رقابية أخرى يتم مناقشة الاستجوابات أولاً، ثم بقية الأدوات الرقابية، ومن خلال ملاحظة جلسات دور الانعقاد التي سبق عرضها في الفصلين الرابع والخامس تبين أنه ترتب على الاستجوابات عدد من المطالبات المحتملة لأصحاب الاستجوابات **بحسب الموضوعات المطروحة للاستجوابات، وهي:**

أ. المطالبة بإحالة موضوع الاستجواب للجنة تقصي حقائق، وهذه أقل درجة من درجات مطالبات أصحاب الاستجوابات.
ب. المطالبة بإحالة المسئول إلى المدعي الاشتراكي.
ج. المطالبة بسحب الثقة من الحكومة.
د. تقديم ٢٠ نائباً بإغلاق باب النقاش والانتقال لجدول الأعمال.

ووفقاً لمتابعة الباحثة للمضابط كان أغلبية النواب يسقطون طلبات المعارضة في مطالبتهم الثلاثة الأولى، ويلجئون إلي الطلب الرابع بموجب المادة ٢٠٤ التي ظلت الثغرة اللائحية.

التحليل الكمي للاستجوابات: كأداة رقابية يتضح في الجدول الآتي:

جدول ١: إجمالي الاستجوبات المقدمة خلال أدوار الانعقاد الأول والثانى والثالث فى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

إجمالي الاستجوبات المقدمة خلال دور الانعقاد الأول لعام ٢٠٠٦								
الانتماءات السياسية	الحزب الوطني	حزب الوفد	حزب التجمع	حزب الغد	حزب الكرامة	معارض مستقل	الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين	الإجمالي
أعداد المتقدمين للاستجوابات	2	7	0	1	1	37	24	72
النسبة المئوية لمقدمي الاستجوابات من الإجمالي %	3%	10 %	0%	1%	1%	51%	33%	100 %
إجمالي الاستجوبات المقدمة خلال دور الانعقاد الثاني لعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧								
الانتماءات السياسية	الحزب الوطني	حزب الوفد	حزب التجمع	حزب الغد	حزب الكرامة	معارض مستقل	الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين	الإجمالي
أعداد المتقدمين للاستجوابات	3	11	0	0	5	62	42	123
النسبة المئوية لمقدمي الاستجوابات من الإجمالي %	2%	9%	0%	0%	4%	50%	34%	100 %
إجمالي الاستجوبات المقدمة خلال دور الانعقاد الثالث لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨								
الانتماءات السياسية	الحزب الوطني	حزب الوفد	حزب التجمع	حزب الغد	حزب الكرامة	معارض مستقل	الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين	الإجمالي
أعداد المتقدمين للاستجوابات	1	10	0	3	7	46	41	108
النسبة المئوية لمقدمي الاستجوابات من الإجمالي %	1%	9%	0%	3%	6%	43%	38%	100 %

الجدول من إعداد الباحثة، استناداً على إجمالي الاستجوابات المنتظر تحديد موعد لها يتضح لنا من الجدول السابق أن:

١. الاستجوابات المعروضة هي إجمالي الاستجوابات سواء نوقشت أم لم تناقش.

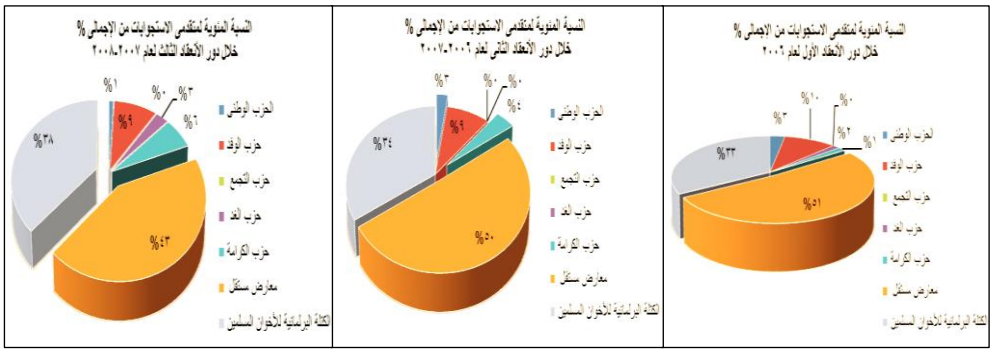

شكل بياني ١: يوضح النسبة المئوية للاستجوبات المقدمة خلال أدوار الانعقاد الأول والثانى والثالث فى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

<u>الشكل البيانى من إعداد الباحثة؛</u> لإيضاح النسبة المئوية للاستجوبات المقدمة والمنتظر تحديد موعد لمناقشتها خلال أدوار الانعقاد الأول والثانى والثالث فى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

أ. **<u>نواب الحزب الوطني:</u>** لوحظ أن نواب الحزب الوطني (الأغلبية البرلمانية) أقل لجوءًا إلى الاستجوابات من المعارضة السياسية جملةً؛ حيث تقدم نائبان من الحزب الوطني من إجمالي ٧٢ نائباً بطلب استجواب للحكومة بنسبة ٣% من طلبات استجواب دور الانعقاد الأول، وفي دور الانعقاد الثاني تقدم ٣ نواب من الحزب الوطني بطلب استجواب من إجمالي ١٢٣ نائباً بنسبة ٢%. وأخيراً في دور الانعقاد الثالث وصل عدد المتقدمين لطلبات الاستجواب من الحزب الوطني إلى نائب واحد من إجمالي ١٠٨ متقدمين للاستجوابات بنسبة ١%.

ب. **<u>المعارضة السياسية:</u>** يجب عند المقارنة بين أداء المعارضة المختلفة (سواء أكانوا حزبيين أم مستقلين أم من الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين) في الاستجوابات أن نضع في اعتبارنا عدداً من المعايير، أهمها نسب كل حزب من عدد المقاعد؛ لأن

المعارضة الحزبية أقل من المعارضة المستقلة أو المعارضين من الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين من حيث عدد المقاعد، لذلك من الأهمية بمكان عند المقارنة أن يتم فصل نشاط المعارضة الحزبية عن المستقلين (سواء من الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين أو خارج هذا الانتماء).

- **بالنسبة للمعارضة الحزبية**: نجد أن حزب الوفد احتل صدارة المعارضة الحزبية في تقديم الاستجوابات عن أي حزب آخر في الدورات الثلاث محل التحليل، ففي دور الانعقاد الأول تقدم حزب الوفد بـ ٧ استجوابات للحكومة، بنسبة ١٠% من إجمالي ٧٢ مقدماً للاستجوابات، في حين أن كلاً من حزب الغد والكرامة تقدما باستجواب واحد لكل منهما بنسبة ١%، وبنسبة مئوية إجمالية ٩% من إجمالي الاستجوابات خلال دور الانعقاد الأول، بينما في دور الانعقاد الثاني (العام البرلماني الثاني) ارتفع استخدام حزب الوفد للاستجوابات بعدد ١١ استجواباً؛ أي بنسبة ٩% من إجمالي ١٢٣ استجواباً، وارتفع استخدام حزب الكرامة إلى ٥ استجوابات، بنسبة ٤%، في حين لم يتقدم حزب الغد في العام الثاني بأي استجواب، وأخيراً في دور الانعقاد الثالث على الرغم من التراجع الطفيف لحزب الوفد في عدد الاستجوابات المقدمة فإنه احتفظ بالنسبة المئوية من إجمالي الاستجوابات المقدمة خلال السنة بالعام البرلماني الثالث؛ حيث كان العدد ١٠ استجوابات، بنسبة ١٠%، في حين ارتفع استخدام حزب الغد والكرامة للاستجواب كأداة رقابية، وهي على التوالي ٣، و٧ استجوابات، بنسبة ٣%، ٦%، ومن الملاحظ عدم استخدام حزب التجمع للاستجوابات في أي دور من أدوار الانعقاد.
- **المعارضة المستقلة والكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين:** تنقسم المعارضة المستقلة إلى معارضة متنوعة الانتماءات السياسية، ولكنها غير خاضعة لحزب أو جماعة سياسية معينة، ومعارضة خاضعة للتيار الإسلامي، وهم الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، وقد لوحظ أنه على الرغم من أن الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين متجانسة أيديولوجياً، وتعد ثاني أكبر مقاعد ذات توجه سياسي، ولكن استخدام هذه الكتلة للاستجوابات كانت أقل من النسبة المتوقعة مقارنة بالمعارضة المستقلة، ففي دور

الانعقاد الأول كانت الاستجوابات المقدمة من المعارضة المستقلة ٣٧ استجواباً من إجمالي ٧٢ استجواباً مقدماً، بنسبة ٥١%، في حين تقدم ٢٤ نائباً في الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين بطلبات استجواب، بنسبة ٣٣%، بينما في دور الانعقاد الثاني تقدم ٦٢ نائباً من المعارضة المستقلة من إجمالي ١٢٣ مقدماً للاستجوابات؛ حيث قلت النسبة بدرجة طفيفة عن العام البرلماني السابق له، بنسبة ٥٠%، بينما تقدم ٤٢ نائباً من الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين لنفس العام البرلماني بزيادة طفيفة في نسبة الاستجوابات عن العام السابق له؛ حيث وصلوا ٣٤% من إجمالي المتقدمين، وأخيراً في دور الانعقاد الثالث انخفض تقدم المعارضة المستقلة إلى ٤٦ طلب استجواب من إجمالي ١٠٨ من عدد الاستجوابات خلال العام الثالث، وبنسبة ٤٦%؛ أي بانخفاض ٤% عن العام الثاني، و٥% عن العام الأول في حين تقدم الإخوان المسلمون بـ٤١ استجواباً، بنسبة ارتفاع ٣٨% عن العامين الأول والثاني.

(١)<u>تحليل المضمون للاستجوابات:</u>

بعد تحليل مضمون الاستجوابات من وجهة النظر الباحثة وبعد اطلاعها على مضابط الجلسات والأحداث التي دارت خلال هذه الجلسات **<u>فإن الباحثة ترى:</u>**

أ. أن نواب الحزب الوطني أقل استخداماً للاستجوابات كأدوات رقابية، لعدة أسباب:

- أهمها أن الحزب الوطني هو حزب الأغلبية في البرلمان، والمنبثق منه الحكومة، وبالتالي فإن الأغلبية أو الحكومة تتبع برنامج حزبي واحد، وبالتالي الفرضية الرئيسة المتبعة في هذا الشأن أن هناك تنسيقاً بين الأغلبية داخل البرلمان والأغلبية في إدارة الجهاز الحكومي، وذلك عن طريق أمانة السياسات في الحزب الوطني؛ لتحقيق السياسة العامة للدولة، والمعنى الضمني لاستخدام استجواب من نواب حزب الأغلبية لحكومة الأغلبية أن الحكومة مخلة بواجبتها تجاه إدارة أجهزتها، وهذا الموضوع من غير الوارد على المستوى العملي.
- لجأت الأغلبية البرلمانية في موضوعات محددة جداً لاستخدام أداة الاستجواب، وذلك من وجهة نظر الباحثة لأمرين، أحدهما يتعلق بإضفاء شرعية استخدام هذه الأداة وإعطاء الانطباع الشكلي بأن الأغلبية داخل البرلمان لا مانع لديها في محاسبة الحكومة

حتى يتسق الموضوع مع مبادئ التحول الديمقراطي التى اتبعها البرنامج الانتخابي للحزب الوطني، أما الأمر الآخر فهو الموضوعات المقدمة فيها الاستجواب، وهي موضوعات ذات طابع قومي، وهذه الموضوعات حصرياً تتمثل في ازدياد معدل الفقر في المجتمع المصري، وعن فشل الحكومة في إيجاد حل لمشكلة البطالة، وتكوين شركة لإدارة مرفق السكك الحديدية وتهميش حصة الحكومة، وعقود تصدير منتجات بترولية تضر بسمعة مصر، وعن المخالفات التي وردت بالتقرير الذي ألقاه رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ٢٠٠٧/٤/٢٣ عن الحساب الختامي لميزانية الدولة عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وبيع بنوك القطاع العام.

- ومما سبق نستدل على أن الأغلبية حافظت على هيبتها داخل البرلمان من الالتفاف على جميع مقترحات الأغلبية التي انطوت على تفعيل المساءلة الحكومية في جميع المناقشات التي بها استجواب، وذلك بطلب كتابي موجه إلى رئيس المجلس من ٢٠ نائباً بغلق باب المناقشة، والانتقال إلى جدول الأعمال، مع العلم أن هذا الطلب يَجُب أي مقترح يُحاكم الحكومة على تصرفاتها، وبذلك فقد حققت الأغلبية الديمقراطية في عرض القضايا والمناقشات داخل البرلمان، وفي ذات الوقت طبقت الدستور واللائحة بثغراتها التي تحبط أي اتهام موجه للحكومة.

ب. أما بالنسبة للمعارضة ككل فإنها أكثر نشاطاً بالنسبة لاستخدام الاستجوابات كأحد أدوات الرقابة على الحكومة في البرلمان لجميع القضايا؛ حيث إن إجمالي نسبة تقدم النواب للأدوات الرقابية في دور الانعقاد الأول والثاني والثالث ٩٧% و٩٨% و٩٩%، وقد تناولت استجوابات المعارضة عدداً من الملفات في الصحة والتعليم والنقل والأمن العام والاقتصاد والزراعة والصناعة والبطالة والفقر، وهذه الملفات، ومنها على سبيل المثال ظاهرة التلوث البيئي، والفساد المالي والإداري في بعض المؤسسات الصحفية القومية، وانتشار الأمراض بين أفراد المجتمع المصري وتدني صحة المواطن المصرى، وسياسات الحكومة في مواجهة أزمة البطالة في مصر، وعدم وضع خطة لرد أموال التأمينات وسداد الفوائد المستحقة عليها، ونقل الأجهزة الأمنية وظائفهم الدعوية في محال إقامتهم

إلى وظائف كتابية وإدارية في بلاد أخرى، وعدم الإعلان عن عدد المعتقلين في مصر وأماكن وجودهم وأسباب اعتقالهم، ومبررات قبول الغبن في صفقة أسهم بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي، وعدم قدرة الحكومة على المحافظة على أرواح المصريين بالسماح لعبارات قديمة ومخالفة لكل معايير السلامة البحرية بنقل الركاب المصريين، مما أدى إلى غرقها، وانتشار فيروس أنفلونزا الطيور، وتقاعس وزارات السياحة والنقل والتضامن الاجتماعي عن أداء مهامها في موسم العمرة، ومسئولية الحكومة عن استيراد أغذية فاسدة. وعلى الرغم من أهمية هذه الموضوعات المطروحة، والتي شملت جميع الملفات التي تخدمها فإن هناك عدداً من المعوقات التي تواجه فعالية المعارضة مع هذه الأداة الرقابية-كما لاحظتها الباحثة- وذلك على النحو الآتي:

- تحديد موعد مناقشة الاستجواب يعد من أهم المعوقات التي تواجهها، فوفقاً للائحة الداخلية لمجلس الشعب يحدد موعد الاستجواب بعد أسبوع على الأقل من تقديمه. ووفقاً لما يراه مكتب المجلس في وضعه بجدول الأعمال، وغالباً-وفقاً للممارسة الفعلية التي لاحظتها الباحثة أثناء الدراسة- يتم ضم الاستجوابات مع طلبات الإحاطة والأسئلة وطلبات المناقشة العامة التي تتحدث في الموضوع نفسه ، وذلك بتطبيق المادتين ١٨٥، ١٩٩ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب بضم الاستجوابات المقدمة في موضوع واحد، أو في موضوعات مرتبطة ببعضها ومناقشتها، ثم تبدأ المناقشة العامة، وبعد ذلك للمتقدمين بطلبات الإحاطة والسائلين أولوية التعليق على رد المسئولين عملاً بحكم المادة ٢٠١ من اللائحة الداخلية للمجلس، ثم طالبي الكلمة في موضوع الاستجوابات وطلبات المناقشة العامة، ومن هنا نستدل أن الاستجوابات هي أداة الصدارة في المناقشة، فعلى سبيل المثالي تم مناقشة ملف ارتفاع الأسعار، وزيادة حدة الفقر في المجتمع، فنوقش ١٤ استجواباً، و١٤٦ طلب إحاطة، وسؤالان، و٦ طلبات مناقشة عامة عن ارتفاع الأسعار، وزيادة حدة الفقر في المجتمع. وكانت الأولوية للاستجوابات الأمر الذي أدى إلى الموافقة على فصل طلبات الإحاطة والسؤالين وطلبات المناقشة عن الاستجوابات ومناقشتها بجلسة مقبلة، وذلك لعدم

قدرة الجلسات التي حددها مكتب المجلس على استيعاب عدد الأدوات الرقابية المناقشة للقضية، ولكن في ذات الوقت عند طلب سحب الثقة من الحكومة كنتيجة مترتبة على الاستجوابات يتم إسقاط الطلب برفض الأغلبية.

- ومن المعوقات الأخرى التي تواجه المعارضة في استبعاد الاستجوابات شكلاً، هي:
  - أن تكون القضية محل الاستجواب قد وقعت في ظل حكومات سابقة، وبالتالي تكون الحكومة الحالية غير مسئولة.
  - أن تكون الاسباب المبني عليها الاستجواب مُقامة على مخالفة إدارية للحكومة، وليس مخالفة قانونية تطبقها الحكومة، لأن فى هذه الحالة تكون خارجة عن مسئولية الوزارة أو الحكومة؛ كون مسئولية الحكومة محددة بالقانون، وفي هذه الحالة لا يصح اتهام الحكومة، وفي هذه الحالة من المفترض على العضو تقديم اقتراح بتعديل القانون أولاً ثم تُسأل الحكومة في حال عدم تطبيق القانون الجديد.
  - فى حالة عدم التقدم بمستندات إدانة للوقائع المعروضة في حالة الاستجوبات، أو أن يكون الاستجواب مبنياً على أسباب في وزارة سابقة، ولم يطرأ على هذه الحالة أي جديد.
  - عدم جواز تقديم نائب لاستجواب يتحدث عن موضوع في جدول الأعمال بعد طباعة الجدول.
  - تحكم رئيس المجلس ببعض الاستثناءات الخاصة بعرض الاستجوابات التي لم يمر عليها الـ ٧ أيام من تقديمها وإدراجها في جدول الأعمال، مثال ذلك تقدم النائب محمد عبد العليم داود بطلب حديث في اللائحة عن تقدمه باستجواب في موضوع الخصخصة (وهو موضوع معروض في ذات الجلسة التي تحدث بها النائب، وهي الجلسة الـ ٣١ بدور الانعقاد الثاني)، ولم يدرج في جدول الأعمال، وقد أعطى رئيس المجلس استثناء لعرض النائب لاستجوابه اقتداءً بإحدى الحالات.
- من أهم المعوقات أمام الاستجواب كأداة فعالة وذات أهمية في مساءلة الحكومة إسقاط تحويل الاستجواب إلى سحب الثقة من الحكومة، مما حدَّ من فعالية المعارضة في تغيير الحكومة بعد ما أثبت مسئوليتها بالاتهامات الموجهة لها، وهناك ثلاث سوابق في هذا الشأن خلال أدوار الانعقاد الثلاث: المرة الأولى في الجلسة الـ ٩٩ بدور

الانعقاد الثاني بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٧ بشأن غرق العبارة السلام ٩٨، بعد عرض تقرير لجنة تقصي الحقائق، والمرة الثانية في الجلسة الـ ٢٢ من دور الانعقاد الثالث بشأن ارتفاع أسعار السلع وزيادة حدة الفقر بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، وثالث مرة في الجلسة الـ ٣٦ بدور الانعقاد الثالث بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٨ بشأن ضم أموال التأمينات والمعاشات إلى أموال وزارة المالية.

- الأمر الأخير وهو سبب التراجع الكمي لعدد ونسبة الاستجوابات المقدمة الخاصة بالمعارضة يعود إلى عزوف، أو فشل المعارضة في محاولة تغيير الحكومة، وبالتالي تغيير أساليبهم في إدارة الأدوات الرقابية بالشكل الذي يأخذ صورة مقترحات تحال للحكومة؛ لاتخاذ اللازم، وهذا ما سنراه في الأدوات الرقابية الآتية.

ثانياً: طلبات المناقشة البرلمانية:

يعد طلب المناقشة العامة الصورة الثانية من حيث درجة القوة في الأدوات الرقابية؛ حيث إنه يدرج كثاني أداة رقابية بعد الاستجوابات في جدول الأعمال-وذلك من ملاحظة الباحثة من تحليل مضابط الجلسات- وتعد جدوى المناقشة العامة- غالباً- في أنها تسفر عن إحالة ملاحظات النواب إلى الحكومة للأخذ بها، وفي ذات الوقت للجان الفرعية الحق في مراقبة تنفيذ هذه المقترحات التي قامت بها الحكومة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحاول هذه الأداة الرقابية تعويض فعالية المعارضة عن دورها في استخدام الاستجوابات التي في جميع الأحوال تفشل في تحميل الحكومة مسئولية فشلها في إدارة أجهزتها، وذلك بمحاولة إصلاح أو تصحيح انحرافات الحكومة في تأدية وظائفها، وسيتم إلقاء الضوء في هذه النقطة التحليلية على المتقدمين بطلبات المناقشة العامة لتحديد الموعد بشكل عام (وذلك لأن هناك نقطة منفصلة تتحدث عن المناقشات العامة التي تم تحديد موعد لها، ونوقشت فعلا).

(١) **التحليل الكمي لطلبات المناقشة العامة**: فالتحليل الكمي لطلبات المناقشة العامة كأداة رقابية يتضح كما هو في الجدول الآتي:

جدول ٢: إجمالي المتقدمين بطلب مناقشة عامة خلال أدوار الانعقاد الأول والثانى والثالث فى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

إجمالي المتقدمين بطلب مناقشة عامة خلال دور الانعقاد الأول لعام ٢٠٠٦								
الانتماءات السياسية	الحزب الوطني	حزب الوفد	حزب التجمع	حزب الغد	حزب الكرامة	معارض مستقل	الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين	الإجمالي
أعداد المتقدمين بطلب مناقشة عامة	32	0	0	1	0	9	20	62
النسبة المئوية للمتقدمين بطلبات المناقشة العامة من الإجمالي %	52%	0%	0%	2%	0%	15%	32%	100%
إجمالي المتقدمين بطلب مناقشة عامة خلال دور الانعقاد الثاني لعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧								
الانتماءات السياسية	الحزب الوطني	حزب الوفد	حزب التجمع	حزب الغد	حزب الكرامة	معارض مستقل	الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين	الإجمالي
أعداد المتقدمين بطلب مناقشة عامة	17	1	0	0	0	14	23	55
النسبة المئوية للمتقدمين بطلبات المناقشة العامة من الإجمالي %	31%	2%	0%	0%	0%	25%	42%	100%
إجمالي المتقدمين بطلب مناقشة عامة خلال دور الانعقاد الثالث لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨								
الانتماءات السياسية	الحزب الوطني	حزب الوفد	حزب التجمع	حزب الغد	حزب الكرامة	معارض مستقل	الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين	الإجمالي
أعداد المتقدمون بطلب مناقشة عامة	61	0	1	0	0	37	83	182
النسبة المئوية للمتقدمين بطلبات المناقشة العامة من الإجمالي %	33%	0%	1%	0%	0%	20%	46%	100%

الجدول من إعداد الباحثة، استناداً على إجمالي طلبات المناقشة العامة المقدمة من النواب المنتظر تحديد موعد لها

يتضح لنا من الجدول السابق أن:

١. طلبات المناقشة العامة المعروضة هي إجمالي طلبات المناقشة العامة نوقشت أم لم تناقش.

٢. استخدامات النواب من طلبات المناقشة العامة، كأداة رقابية قل في الدور الثاني عما هو عليه في الأول بفارق سلبي ٧ طلبات، بينما حدثت قفزة في طلبات المناقشة العامة

في الدور الثالث وصلت إلى ١٨٢ طلباً، بفارق إيجابي في عدد الطلبات وصل إلى ١٢٠ طلباً في دور الانعقاد الأول، و ١٢٧ طلباً بدور الانعقاد الثاني على النحو الآتي، راجع الشكل البيانى التالى .

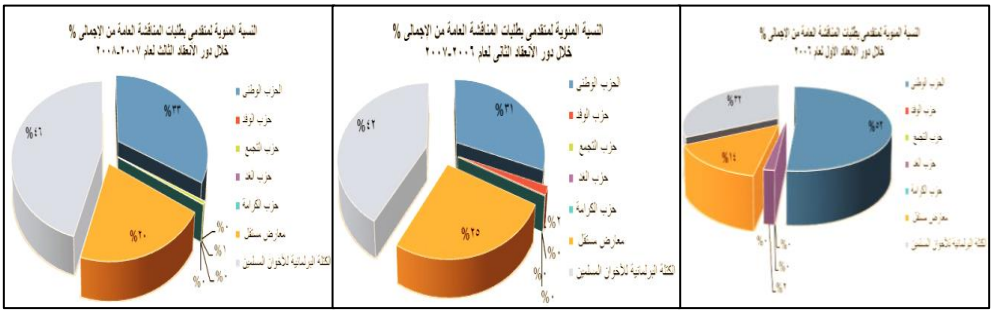

شكل بياني٢ : يوضح النسبة المئوية للمتقدمين بطلب مناقشة عامة خلال أدوار الانعقاد الأول والثانى والثالث فى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

الشكل البيانى من إعداد الباحثة؛ لإيضاح النسبة المئوية للمتقدمين بطلب مناقشة عامة المنتظر تحديد موعد لمناقشتها خلال أدوار الانعقاد الأول والثانى والثالث فى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

أ. **<u>نواب الحزب الوطني:</u>** يعد نواب الحزب الوطني أفضل نسبياً في استخدام هذه الأداة عن الاستجوابات، وذلك لمناقشة الأمور التي تعد إخلالاً بتأدية وظائف الحكومة، ففي دور الانعقاد الأول وصل عدد المتقدمين لطلبات المناقشة العامة نحو ٣٢ نائباً من إجمالي ٦٢ نائباً، بنسبة ٥٢%، بينما قل عدد المتقدمين في دور الانعقاد الثاني، ووصل إلى ١٧ نائباً من إجمالي ٥٥ نائباً، بنسبة ٣١%، ثم زاد عدد المتقدمين في دور الانعقاد الثالث ليصل عددهم إلى ٦١ نائباً من إجمالي عدد المتقدمين ١٨٢ نائباً بطلب إحاطة، ولكن النسبة الكلية من الإجمالي ٣٣%، وهو ارتفاع طفيف عن دور الانعقاد الثاني، وأقل من النسبة التي كانت عليها في دور الانعقاد الأول، ولكن الشاهد من طلبات المناقشة العامة أنها تعد من الأداة الرقابية التي استخدمتها الأغلبية ضد الحكومة.

ب. **المعارضة السياسية:** تعد المعارضة السياسية ككل نشطة نسبياً في استخدام طلبات المناقشة العامة، كأداة رقابية بعد الاستجوابات، ولكن يرد على المعارضة عدد من الملاحظات يمكن ذكرها على النحو الآتي:

- تعاني الأحزاب السياسية بوجه عام من ضعف شديد في استخدام طلبات المناقشة العامة خلال أدوار الانعقاد الأول والثاني والثالث مقارنة بأدائهم في أداة الاستجواب، كما هو واضح من الأشكال الثلاث الخاصة بالأعوام البرلمانية، أما من حيث العدد والنسب المئوية فتقدم حزب الغد بطلب مناقشة واحد في دور الانعقاد الأول، فظل غياب بقية الأحزاب بنسبة ٢% من إجمالي ٦٢ نائباً متقدماً بطلبات المناقشة، أما في دور الانعقاد الثاني فتقدم حزب الوفد بطلب مناقشة واحد، بنسبة ٢% من إجمالي ٥٥ متقدماً بطلبات المناقشة العامة، مع تحفظ بقية الأحزاب على استخدام هذه الأداة، أما في دور الانعقاد الثالث فقد تقدم حزب التجمع بطلب مناقشة عامة، بنسبة ١% من إجمالي ١٨٢ متقدماً بطلب المناقشة.
- أما بالنسبة للمعارضة المستقلة والمعارضة المستقلة للإخوان المسلمين فكانوا أكثر نشاطاً في استخدام طلبات المناقشة العامة عن الأحزاب السياسية، وبنسبة متقاربة مع الحزب الوطني، بل فاقتها في أدوار الانعقاد الأول والثاني والثالث، ولكن عند مقارنة نشاط الإخوان المسلمين مع نظرائهم المستقلين نجد أن الإخوان المسلمين أكثر نشاطاً في المعارضة المستقلة متعددة الانتماءات السياسية في استخدام هذه الأداة الرقابية. ففى العام البرلماني الأول كان نصيب الإخوان المسلمين في استخدام طلبات المناقشة العامة ٢٠ طلباً، بنسبة ٣٢% من إجمالي ٦٢ طلباً لدور الانعقاد الأول، بينما المعارضة المستقلة كانت ٩ طلبات، بنسبة ١٥% فقط (نجد أن النشاط في استخدام هذه الأداة الرقابية أقل من نظيرتها في الاستجوابات)، ولكن في العام البرلماني الثاني ارتفع عدد المتقدمين بطلبات المناقشة في المعارضة المستقلة والإخوان المسلمين بمقدار ١٤ و٣٢ متقدماً على التوالي، وبنسبة مئوية ٢٥% و٤٢% على التوالي، وبنسبة إجمالية للمعارضة المستقلة وذات الانتماء الإسلامي ٦٧%، ومن ثم تغلبت

المعارضة غير الحزبية في استخدامها لهذه الأدوات الرقابية على الأغلبية التي لم تستخدم سوى نسبة ٣١% من إجمالي المتقدمين، واستمرت المعارضة المستقلة والإخوان المسلمين في فعاليتهم في استخدام طلبات المناقشة العامة؛ حيث قدمت المعارضة المستقلة والإخوان المسلمين ٣٧ و٨٣ طلب مناقشة، بنسبة ٢٠%، و٤٦%، وبنسبة إجمالية ٦٦%، فى حين كانت نسبة الأغلبية ٣٣%.

(٢) تحليل المضمون لطلبات المناقشة العامة:

إن تحليل مضمون طلبات المناقشة العامة من وجهة نظر الباحثة، وبعد قراءتها لمضابط الجلسات، والأحداث التي دارت خلال هذه الجلسات، كالآتي:

أ. المناقشة العامة كأداة رقابية هي الأقل في حدة الاتهام من الاستجوابات، ولكنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث القوة، فطلبات المناقشة العامة تبرز قصور الحكومة حول أداء وظائفها، ويعرض المتقدمون بها الحلول حول القضايا محل المناقشة، ولكن بوجه عام قلما ما يلجأ أعضاؤها لسحب الثقة، حيث تعتمد هذه الأداة بشكل أساسي على تصويب انحرافات أداء الجهاز الإداري في الحكومة، وبالتالي لاحظت الباحثة عند ضم الاستجوابات مع طلبات المناقشة العامة وطلبات الإحاطة والأسئلة أنه في حالة تقدم نواب باستجوابات لسحب الثقة من الحكومة يتم عدم قبول سحب الثقة شكلاً لعدم أخذ التأييد من الأغلبية، فيتم في هذه الحالة تقديم طلب موقع من ٢٠ نائباً، وفي ذات الطلب يتم فصل الاستجوابات عن الأدوات الرقابية الأخرى؛ ليتم تحديد موعد لها بجلسة مقبلة- هذا ما لاحظته الباحثة وأوضحته في جزء الاستجواب السالف الذكر- وترى الباحثة أن المجلس يتطرق لأسلوب الموافقة على فصل الأدوات الرقابية بعد موافقة المجلس على ضمه قبل البدء في المناقشة؛ كي يتيح لباقي النواب مناقشة الحكومة في أوجه قصورها، وإحالة ملاحظاتهم إلى الحكومة.

ب. لوحظ أيضاً أن المناقشات العامة تتضمن متقدم أساسي ومعه عدد من النواب، فالمتقدم الرئيس يعد مفوضاً من باقي النواب المنضمين لطلب المناقشة العامة والمتحدث بأسمائهم، ويكون المتقدمون في الغالب بطلب المناقشة العامة الواحد أكثر من عشرين

نائباً، وهناك حالات طفيفة يكون العدد عشرين بالتحديد، كما نصت اللائحة الداخلية، ولكن أغلب المسح الشامل تضمن نهج أكثر من عشرين نائباً، **على سبيل المثال:** في الجلسة الـ٥٦ بدور الانعقاد الأول تقدم النائب صابر أبو الفتوح (معارض من الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين) و١٩ نائباً بطلب عن ظاهرة بيع وتعاطي المخدرات في الشوارع والميادين العامــة، وفي الجلسة الـ ٢٣ من دور الانعقاد الثالث تقدم النائب الدكتور أحمد أبو بركة وأكثر من عشرين نائباً بطلب حول اتخاذ الحكومة إجراءات تحول دون تنفيذ أحكام القضاء.

ج. ومن أهم المحددات التي تؤدي إلى استبعاد طلبات المناقشة إذا تم تقديم طلبات المناقشة العامة قبل بيان الحكومة، وموافقة المجلس عليه، لذلك نجد أن جميع طلبات المناقشة العامة تأتي بعد الموافقة على مناقشة برنامج السياسات العامة للحكومة، وإعلان الثقة ببرنامجها، **مثال ذلك:** في دور الانعقاد الأول تم مناقشة بيان الحكومة في الجلسة الـ ٣٤ بتاريخ ٣ مارس ٢٠٠٦ وحتى الجلسة الـ ٤٥ بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٠٦-أي أخذت ١٢ جلسة- وهي الجلسة التي تم الإعلان فيها عن ثقة المجلس وتأييده للحكومة ولبرامج السياسات العامة بها. وكانت أول جلسة تم تقديم طلبات المناقشة العامة فيها لتحديد موعد هي الجلسة الـ ٤٨ بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٦؛ أي بعد شهر من بداية عرض الحكومة لبرنامجها، وبعد ١١ يوماً من التصديق على سياسات الحكومة.

د. يحدد مكتب المجلس الجلسات، ويجوز أن تطلب الحكومة إجراء مناقشة موضوع ما في ذات الجلسة المقدم فيها طالما كان طلب المناقشة مستوفياً للشروط.

ثالثاً: طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة والأسئلة:

تعد طلبات الإحاطة من أكثر الأدوات الرقابية شيوعاً في الاستخدام من حيث الكم العددي، أو النسب المئوية، لا سيما من الحزب الوطني، وتأتي بعدها من حيث الاستخدام بيانات بطلبات إحاطة عاجلة، ويعد الفرق بين طلبات الإحاطة والبيانات بطلبات الإحاطة العاجلة- من واقع المضابط التي قامت الباحثة بدراستها-

أولاً: من حيث الشكل: طلبات الإحاطة يكون النواب مبلغين بها ومدرجة بجدول الأعمال، أما بيان بطلبات إحاطة عاجلة تكون لقضية لها طابع استثنائي وسريع،

وبالتالي تكون غير مدرجة بجدول الأعمال بوقت مسبق، وتدرج في ذات الجلسة المقدمة بها بعد تأكد مكتب المجلس من استيفاء الشروط ، وتدرج في جدول الأعمال قبل طلبات الإحاطة.

ثانياً: من حيث الموضوع: طلبات الإحاطة تتضمن شأناً عاماً يمس المواطن المصري يريد النائب أن يحيط الحكومة علماً بهذه القصية، وإبراز أوجه القصور في أداء عملها للعمل على إصلاحها، أما البيانات بطلبات الإحاطة العاجلة فهي تعرض أزمة تتطلب التدخل السريع من الحكومة؛ لأن التأخير في الرد عليها يمثل تهديداً على المستوى القومي.

ثم تأتي الأسئلة في الاستخدام بعد طلبات الإحاطة والبيانات بطلبات الإحاطة العاجلة للاستفهام عن مشكلة بعينها، أو السؤال عن خطط الحكومة لحل هذه المشكلة.

ولعل من الجدير بالملاحظة أن طلبات الإحاطة والبيانات بطلبات عاجلة والأسئلة إجراءات إدراجها في جدول الأعمال، وتحديد موعد لها أيسر من الاستجوابات والمناقشات؛ لذلك التحليل الكمي الآتي يعرض الـ ٥ أدوات الرقابية.

ثانياً: التحليل الكمي للأدوات الرقابية التي نوقشت فعلياً خلال أدوار الانعقاد الأولى والثانية والثالثة، فالتحليل الكمي يتضح كما في الجدول الآتي:

جدول ٣: عدد المناقشات الفعلية التي تمت للأدوات الرقابية البرلمانية خلال أدوار الانعقاد الأول والثانى والثالث فى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

عدد المناقشات الفعلية التي تمت للأدوات الرقابية البرلمانية لدور الانعقاد الأول ٢٠٠٦					
الانتماء السياسي (الأغلبية/ المعارضة)	الحزب الوطني الديمقراطي (الأغلبية البرلمانية)	المعارضة (حزبية -مستقلين- الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين)	الإجمالي	نسبة الحزب الوطني %	نسبة المعارضة %
عدد الاستجوابات التي تمت مناقشتها	0	16	16	0%	100%
عدد طلبات الإحاطة التي تمت مناقشتها	878	471	1349	65%	35%
عدد بيان طلب إحاطة عاجل غير وارد بجدول الأعمال التي تمت مناقشتها	154	73	227	68%	32%
عدد الأسئلة التي تمت مناقشتها	16	22	38	42%	58%
عدد طلبات المناقشة التي تمت مناقشتها	2	1	3	67%	33%

عدد المناقشات الفعلية التي تمت للأدوات الرقابية البرلمانية لدور الانعقاد الثاني ٢٠٠٦-٢٠٠٧					
الانتماء السياسي (الأغلبية/ المعارضة)	الحزب الوطني الديمقراطي (الأغلبية البرلمانية)	المعارضة (حزبية -مستقلين- الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين)	الإجمالي	نسبة الحزب الوطني %	نسبة المعارضة %
عدد الاستجوابات التي تمت مناقشتها	4	19	23	17%	83%
عدد طلبات الإحاطة التي تمت مناقشتها	857	355	1212	71%	29%
عدد بيان طلب إحاطة عاجل غير وارد بجدول الأعمال التي تمت مناقشتها	125	67	192	65%	35%
عدد الأسئلة التي تمت مناقشتها	12	13	25	48%	52%
عدد طلبات المناقشة التي تمت مناقشتها	1	1	2	50%	50%
عدد المناقشات الفعلية التي تمت للأدوات الرقابية البرلمانية لدور الانعقاد الثالث ٢٠٠٧-٢٠٠٨					
الانتماء السياسي (الأغلبية/ المعارضة)	الحزب الوطني الديمقراطي (الأغلبية البرلمانية)	المعارضة (حزبية -مستقلين- الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين)	الإجمالي	نسبة الحزب الوطني %	نسبة المعارضة %
عدد الاستجوابات التي تمت مناقشتها	1	25	26	4%	96%
عدد طلبات الإحاطة التي تمت مناقشتها	791	324	1115	71%	29%
عدد بيان طلب إحاطة عاجل غير وارد بجدول الأعمال التي تمت مناقشتها	91	67	158	58%	42%
عدد الأسئلة التي تمت مناقشتها	10	12	22	45%	55%
عدد طلبات المناقشة التي تمت مناقشتها	12	12	24	50%	50%

يرد على الجدول السابق عدد من الملاحظات يمكن ذكرها على النحو الآتي:

١. أعدت الباحثة الجدول على أساس ضم الاستجوابات وطلبات المناقشة العامة إلى طلبات الإحاطة، والبيانات بطلبات إحاطة عاجلة غير واردة بجدول الأعمال، والأسئلة للمقارنة بين فاعلية الأدوات الرقابية التي نوقشت فعلاً للبت في فاعليتها، فالعبرة بفاعلية الأداة الرقابية هي تحريكها، ومناقشة ماورد في الأداة الرقابية، وليس فقط في تقديمها.

٢. استبعاد الأداة الرقابية الخاصة بالاقتراحات برغبة من الجدول؛ نظراً لأن جميع الاقتراحات الواردة بجدول الأعمال-المضابط محل الدراسة- تم بحثها ومناقشة البدائل وإحالتها للحكومة لاتخاذ اللازم، وبالتالي فإنها نوقشت جميعها.

٣. يلاحظ فى الجدول السابق الفرق بين الاستجوابات وطلبات المناقشة عنهما في الجدولين (١)، (٢) فى أن الاستجوابات وطلبات المناقشة العامة مدرجة في **جدول**

الأعمال لتحديد موعد، أما الاستجوابات وطلبات المناقشة المدرجة في الجدول السابق هي التى حُدد لها موعد ونوقشت بالفعل.

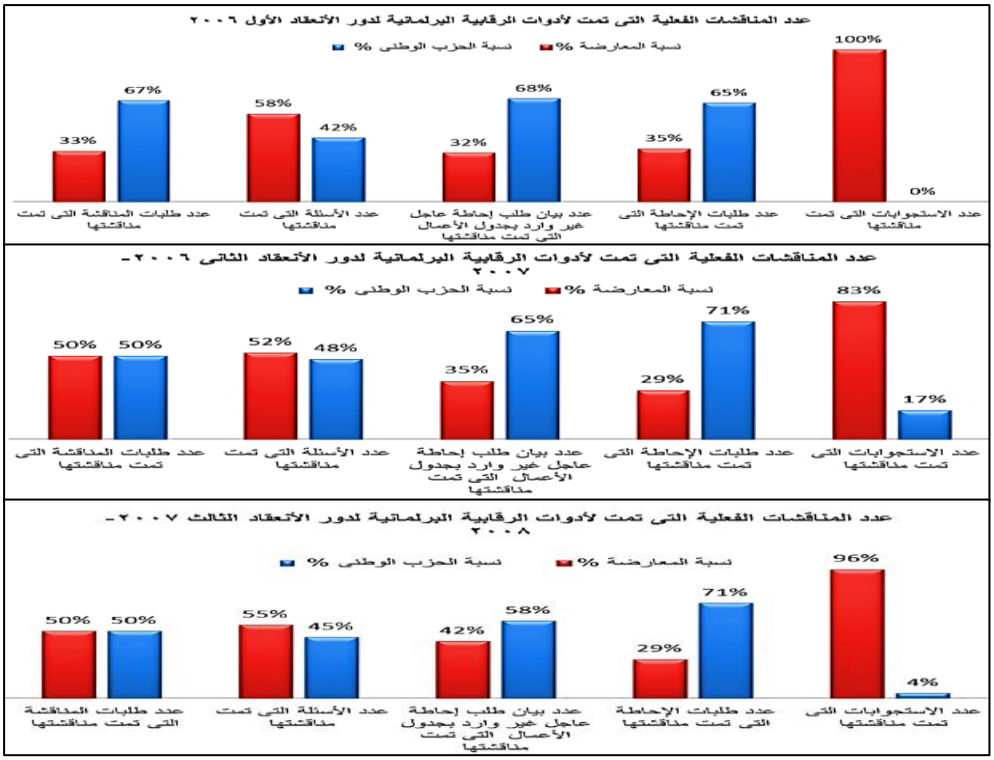

شكل بياني٣ : يوضح النسب المئوية للمناقشات الفعلية التي تمت للأدوات الرقابية البرلمانية خلال أدوار الانعقاد الأول والثانى والثالث فى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

٤. يوضح الشكل السابق النسب المئوية للفاعلية في المناقشات بين الأغلبية البرلمانية والمعارضة السياسية مستندة على بيانات الجدول السابق، وهذا **ما سيتم إيضاحه تفصيلياً في النقاط الآتية:**

أ. **بالنسبة لطلبات الإحاطة:** تعد الأغلبية البرلمانية أكثر نشاطاً في استخدام طلبات الإحاطة، ففي دور الانعقاد الأول وصل عدد طلبات الإحاطة إلى ٨٧٨ طلب إحاطة، بنسبة ٦٥% من إجمالي ١٣٤٩ طلب مقدم ونوقش، بينما تقدمت المعارضة

(في مجملها) بطلبات إحاطة تقدر بـ ٤٧١ طلب إحاطة، بنسبة ٣٥%، بينما في دور الانعقاد الثاني واصلت الأغلبية التفوق في استخدام طلبات الإحاطة، حيث تقدم ٨٥٧ نائباً بطلب إحاطة، بنسبة ٧١% من إجمالي ١٢١٢ متقدماً بطلب إحاطة، في حين تقدم من المعارضة ٣٥٥ نائباً، بنسبة ٢٩%، وفي دور الانعقاد الثالث استمرت الأغلبية البرلمانية في تصدرها المركز الأول من حيث استخدام طلبات الإحاطة؛ حيث تقدم ٧٩١ نائباً، بنسبة ٧١% من إجمالي المتقدمين بطلبات الإحاطة، بينما المعارضة كان عددها ٣٢٤ نائباً، بنسبة ٢٩%، ويجب التنويه على ملاحظة أنه على الرغم من أن هناك فجوة في النسب المئوية بين الأغلبية والمعارضة فإنها منطقية؛ حيث إن هذه النسب تمثل تقريباً نسبة مقاعد الأغلبية إلى المعارضة داخل البرلمان، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإنه اتضح قلة استخدام الأغلبية للأدوات الرقابية (الاستجوابات وطلبات المناقشة العامة والاقتراحات برغبة) وبالتالي فإنها تعوض هذا باستخدام أكثر الأدوات التي تمثل أقل نسبة اتهام للحكومة بالتقصير، ومن ناحية ثالثة على الرغم من زيادة القيمة العددية للأغلبية والمعارضة قلة في استخدام طلبات الإحاطة فإن النسبة المئوية ارتفعت للأغلبية في دور الانعقاد الثاني، ثم استقرت في دور الانعقاد الثالث، والعكس صحيح بالنسبة للمعارضة.

ب. **بيانات بطلبات إحاطة عاجلة غير واردة بجدول الأعمال:** يتضح لنا من الشكل السابق أن طلبات الإحاطة العاجلة ثاني الأدوات الرقابية استخداماً لدى الأغلبية البرلمانية، ففي دور الانعقاد الأول تقدم ١٥٤ نائباً من الحزب الوطني بطلب إحاطة عاجل، بنسبة ٦٨% من إجمالي ٢٢٧ نائباً، بينما تقدمت المعارضة بـ ٧٣ طلب إحاطة عاجل، بنسبة ٢٣%، وفي دور الانعقاد الثاني تقدم ١٢٥ نائباً من الأغلبية، بنسبة ٦٥% من إجمالي ١٩٢ طلباً مقدماً، في حين أن عدد المعارضة وصل إلى ٦٧ نائباً، بنسبة ٣٥%، وذلك بانخفاض في العدد للأغلبية والمعارضة، وبانخفاض طفيف في النسبة المئوية للأغلبية قابلها ارتفاع طفيف في النسبة المئوية للمعارضة، وفي دور الانعقاد الثالث تقدم ٩١ نائباً من الأغلبية بطلب بيان إحاطة عاجل، بنسبة ٥٨% من إجمالي ١٥٨ طلباً مقدماً، في حين

تقدم ٦٧ نائباً معارضاً، بنسبة ٤٢%، ولعله من الملاحظ الاستقرار العددي للمعارضة، بينما هناك انخفاض في عدد الأغلبية، مما نتج عنه زيادة في النسبة المئوية لنشاط المعارضة، وانخفاض ملحوظ بالنسبة للأغلبية.

ج. **الأسئلة:** تعد الأسئلة ثالث أكثر الأدوات التي نوقشت في البرلمان؛ كون السؤال يطرح في الأساس لاستيضاح أمور تخص السلطة التنفيذية غير واضحة، وعلى الرغم من ذلك كانت المعارضة أكثر نشاطاً في استخدام الأسئلة عن الأغلبية، ففي دور الانعقاد الأول كان إجمالي الأسئلة ٣٨ سؤالاً مقسمة بين الأغلبية ١٦ نائباً متقدماً بسؤال، بنسبة ٤٢%، بينما تقدمت المعارضة بـ ٢٢ سؤالاً، بنسبة ٥٨%، وفي دور الانعقاد الثاني تقدم ٢٥ نائباً بسؤال، منهم ١٢ نائباً من الحزب الوطني، بنسبة ٤٨%، بينما تقدمت المعارضة بـ ١٣ سؤالاً، بنسبة ٥٢%، وأخيراً في دور الانعقاد الثالث تقدم ٢٢ نائباً بأسئلة مقسمة بين ١٠ نواب من الأغلبية البرلمانية، بنسبة ٤٥%، و١٢ من المعارضة بنسبة ٥٥%.

د. **الاستجوابات التي نوقشت:** نجد أن المعارضة هي الأكثر نشاطاً في استخدام الاستجوابات، ومن ثم الغالبية العظمى من الاستجوابات التي نوقشت كانت من المعارضة البرلمانية، ففي دور الانعقاد الأول ناقشت ١٦ استجواباً كان جميعها من نصيب المعارضة، بينما في دور الانعقاد الثاني ناقش المعارضة ١٩ استجواباً من إجمالي ٢٣ استجواباً بنسبة ٨٣%، بينما الأغلبية ناقشت ٤ استجوابات بنسبة ١٧%، بينما في دور الانعقاد الثالث ناقشت المعارضة ٢٥ استجواباً من إجمالي ٢٦ استجواباً بنسبة ٩٤%، بينما الأغلبية ناقشت استجواباً واحداً فقط بنسبة ٤%، ولعل من أهم الملاحظات التي ترد على الاستجوابات عدم التناسب بين الاستجوابات الكلية التي تقدم بها النواب لتحديد موعد وبين ما تم مناقشته فعلياً؛ حيث إن عدد الاستجوابات المقدمة في أدوار الانعقاد الأول والثاني والثالث ٧٢، ١٢٣، ١٠٨ استجواباً على التوالي، ونوقش منها ١٦، ٢٣، ٢٥ استجواباً على التوالي؛ أي نسبة المناقشة من إجمالي الاستجوابات المتقدمة في دور الانعقاد الأول ٢٢%، وفي دور الانعقاد الثاني ١٩%، وفي دور الانعقاد

الثالث ٢٣%، وبالتالي النسبة المئوية للاستجوبات المطروحة للمناقشة لا تتناسب مع التي نوقشت فعلياً، مما يضعف بشكل كبير أداة الاستجواب وفعالية المعارضة التي تقدمت بهذه الاستجوابات.

ه. **بالنسبة لطلبات المناقشة العامة التي نوقشت:** اتضح من تحليل البيانات أن طلبات المناقشة العامة التي حُدد لها وقت للمناقشة في دور الانعقاد الأول كانت بإجمالي ٣ طلبات ناقش الحزب الوطنى طلبين وناقشت المعارضة طلباً بنسبة ٦٧%، ٣٣% على التوالي، بينما في دور الانعقاد الثاني نوقش طلبان مناقشة عامة، أحدهما للحزب الوطني، والآخر للمعارضة بنسبة ١:١، وأخيراً في دور الانعقاد الثالث نوقش ٢٤ طلباً مناقشة عامة، منهم ١٢ من الحزب الوطني، و١٢ من المعارضة، ولكن هذه النسب تعاني أيضاً من الضعف الشديد، فبالرجوع إلى الجدول رقم (٢) نجد أن عدد طلبات المناقشة العامة التي تقدم بها النواب في أدوار الانعقاد الأول والثاني والثالث ٦٢، ٥٥، ١٨٢ على التوالي؛ أي أن النسبة المئوية للمناقشات التي تمت بالفعل من الطلبات المقدمة لتحديد موعد في أدوار الانعقاد الأولى والثانية والثالثة ٥%، ٤%، ١٣% على التوالي، مما يدل على ضعف تأثير هذه الأداة هي الأخرى في الرقابة البرلمانية على الحكومة بالرغم من أنها أقل في حدة الاتهام من الاستجوابات.

ثالثاً: التحليل الكيفي للأدوات الرقابية التي نوقشت فعلياً خلال أدوار الانعقاد الأولى والثانية والثالثة:

لعل من الأهمية بمكان أن معظم الموضوعات التي ناقشتها الأدوات الرقابية السابق تحليلها كماً واردة في الفصلين الرابع والخامس بالتفصيل، ولكن في هذه النقطة نريد إيضاح عدد من الملاحظات التي ترد على أدوات الرقابة التي نوقشت فعلياً من خلال قراءة الباحثة لمضابط دورات الانعقاد الثلاثة، وهي:

أ. تعد طلبات الإحاطة من أسرع الأدوات الرقابية من حيث إدارجها في جدول الأعمال، وبالتالي نجدها من أكثر الأدوات الرقابية التي يلجأ إليها الأعضاء لاستخدامها لمناقشة القضايا التي يودون عرضها داخل البرلمان، وفي ذات الوقت تحمل عدداً من المزايا،

إذ تحيط الحكومة علماً بقصورها في أداء وظائف أجهزتها، أو تأتي لاستيضاح النواب بعد الأمور الخاصة بإدارة الحكومة لأجهزتها، لذلك نجد أن نواب الحزب الوطني من أكثر الأعضاء في استخدام هذه الأداة.

ب. البيانات بطلب إحاطة عاجل غير وارد بجدول الأعمال، وهي الأداة الثانية من حيث سرعة إدراجها على جدول الأعمال، ولكن اتضح من تحليل المضابط أن هذه الأداة تحكمها عدد من الضوابط أكثر من طلبات الإحاطة العادية، فمن حق رئيس المجلس أو مكتب المجلس استبعاد البيانات بصفة تقديرية إذا رأوا أن الأمر ليس له صفة عاجلة، أو عدم صلاحية البيانات بطلب الإحاطة العاجل لعدم صحة المعلومات، وهو ما حدا بنشاط الأغلبية البرلمانية لاستخدام هذه الأداة الرقابية.

ج. على الرغم من أن الأسئلة ليس لها صفة توجيه اتهام بقدر الاستفسار عن واقعة معينة، بجانب أن اللائحة أتاحت لصاحب السؤال التعقيب على رد المسئول فإنها لم تحظَ باهتمام كبير من جانب الأغلبية البرلمانية؛ لأن النواب عوضوا التساؤل بطلب الإحاطة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعد طلب الإحاطة له الأسبقية في جدول الأعمال، ومن ناحية ثالثة هناك ما يميز طلب الإحاطة عن التساؤل، فأحياناً في حال الموضوعات ذات طلب الإحاطة الكبير يتدخل رئيس المجلس لاختيار أعضاء بعينهم، وبنسب تتناسب بين عدد مقاعد الأغلبية إلى المعارضة في المناقشات، ولكن يجب أن يجيب المسئول عن السؤال بشكل منفصل عن طلبات الإحاطة، وبالتالي فإن النواب خاصة من الحزب الوطني رصدوا نشاطاً بتقديمهم لطلبات الإحاطة، حتى وإن لم يتحدثوا فعلياً، وهذا ما حدث على سبيل المثال في مناقشات كارثة العبارة السلام ٩٨.

د. يرجع ضعف المناقشات الخاصة بكلٍ من الاستجوابات وطلبات المناقشة العامة إلى أسباب لائحية، وهي تتعلق بتحديد وقت لا يقل عن ٧ أيام، ويجب أن يحضر المسئول الحكومي، فإن لم يحضر يتم تأجيل مناقشة الاستجواب أو طلبات المناقشة العامة، ووجب أن تقدم الحكومة بيانها في كل دور انعقاد قبل البدء في مناقشة الاستجوابات أو طلبات المناقشة العامة، أو مشكلات تخص ضغط جدول

الأعمال نفسه، كل هذه معوقات تعوق فاعلية هاتين الأداتين الرقابيتين لمجرد إدراجهما في جدول الأعمال، إلى جانب ذلك هناك معوقات أثناء مناقشة الاستجوابات وطلبات المناقشة العامة في إحباط الأغلبية لأي تصرف يحول دون مسئولية الحكومة، وبالتالي نجد أن المعارضة نشطة جداً في تقديمها لكلٍ من الاستجوابات وطلبات المناقشة العامة، أما من ناحية قدرتها على تفعيل هذه الأداوت الرقابية لتحميل الحكومة مسئوليتها السياسية فتنقصها حشد الأصوات، والتي لم تقدر عليها بسبب الأغلبية العددية من الحزب الوطني.

نتائج الدراسة

١. أدى الفصل التشريعي التاسع إلى بلورة المعارضة المصرية، حيث شهدت العديد من الأحداث الهامة في تاريخ وطنها، وعلى رأسها التعديلات الدستورية الخاصة بـ ٢٠٠٧ والسماح بخوض انتخابات رئاسية تعددية، وارتفاع سقف العمل السياسي.
٢. إن قياس قوة أي مجلس على الصعيد الرقابي يكون من خلال استخدام الأعضاء الأدوات الرقابية المكفولة لهم دستوريا، فالموضوع ليس بالعدد، ولكن بالاستجواب يجب أن يكون مدروسا ومبنيا على أرقام، ومدعوما بالحجة والبرهان؛ لكي يكون له تأثير.
٣. إن ظاهرة المستقلين في الحياة السياسية المصرية هي ظاهرة مركبة ذات أسباب مختلفة، وهي في مجملها العام أو صورتها الغالبة ظاهرة سلبية، نتيجة غياب فاعلية الأحزاب السياسية داخل المجتمع وفى البرلمان على حدٍ سواء.
٤. إن أزمة الاحزاب السياسية عجزها عن طرح خطاب سياسي يستقطب السياسين والراغبين في ممارسة العمل السياسي.
٥. تنامي الدور السياسي لرجال الأعمال في برلمان ٢٠٠٥ ، واستمر ذلك التقليد؛ حيث إن لديهم رغبة ملحة في دخول مجلس الشعب، وذلك لضمان المشاركة في صنع التشريعات والسياسات المؤثرة على مشروعاتهم، والحصول على الحصانة البرلمانية التي تحمي استثماراتهم.

٦. إن تمكين الحزب الوطني الديمقراطي من احتكار الأغلبية في البرلمان بطرق ملتوية هو أمر مؤثر على دور البرلمان، خاصة في عملية التحول الديمقراطي، كما أن تكرار عمليات التلاعب بنتائج الانتخابات شكل عاملاً مهماً في زيادة نفور المصريين من المشاركة السياسية في انتخابات ٢٠١٠

٧. إن التطبيق السليم لوسائل الرقابة البرلمانية في أي نظام سياسي لابد من إقامتها في مناخ ديقراطي يسوده التفاهم؛ حتى نصل إلى الهدف الرئيس من الرقابة، وهو التطبيق السليم للقواعد الدستورية والتشريعية.

توصيات البحث:

١. يجب أن يكون دور النائب داخل المجلس، وليس عبر البرامج التلفزيونية المسائية.

٢. إكساب العاملين في الأمانة العامة بالمجلس الخبرات اللازمة لأداء العمل البرلماني، وتدريب وتنشئة الباحثين على منهج البحث البرلماني، وتوفير دورات مكثفة ومستمرة لهم على مهامهم الفنية.

٣. ضرورة تفعيل دور المحليات؛ لأن هذا سيقلل من حجم وهموم المشاغل المحلية التي تقع على النائب، وتأثير في هذا الإطار ضرورة سرعة إصدار قانون الإدارة المحلية.

٤. ضرورة استكمال الإصلاح السياسي في مصر؛ لأن هذا الإصلاح سيساعد على إفراز قيادات وكوادر سياسية قادرة على أن تقوم بدور أكثر فعالية على المستوى التشريعي والرقابي.

٥. الاهتمام بدور المرأة والفتيات في المشاركة السياسية وزيادة فرصهن وإمكانياتهن على التأثير.

٦. تنمية اهتمام المواطن بالحياة البرلمانية، وثقته بالعمل البرلماني وبالانتخابات، ويمكن تحقيق هذه الغاية عبر وسائل متعددة، منها الندوات والكتب التي تتضمن تعريفاً بأهم منجزات البرلمان.

المراجع

١. جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، **دستور جمهورية مصر العربية،** (القاهرة: الجريدة الرسمية، العدد ٣٦ مكرر "أ"، ١٢ سبتمبر ١٩٧١).

٢. جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، **إصدار تعديل دستور جمهورية مصر العربية،** (القاهرة: الجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر، ٣١ مارس ٢٠٠٧)

٣. جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، **اللائحة الداخلية لمجلس الشعب المصرى لسنة ١٩٧٩،** (القاهرة: الأمانة العامة لمجلس الشعب، ديسمبر ٢٠٠٠.

٤. جمهورية مصر العربية، قسم مجلس الشعب، **الفصل التشريعي التاسع: دور الانعقاد العادي الأول (مضبطة الجلسة الرابعة) المنعقدة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ صباحاً،** (القاهرة: الجريدة الرسمية (السنة الأولى)، العدد ٤، ٣٠ يناير ٢٠٠٦). حتى **دور الانعقاد العادي الثالث (مضبطة الجلسة الثانية والأربعين بعد المائة) المنعقدة بتاريخ ١٩ يونيه ٢٠٠٨ مساءً،** (القاهرة: الجريدة الرسمية (السنة الثالثة)، العدد ١٤٢، ١٠ أغسطس ٢٠٠٨).

٥. ابتسام سامي حميد، **الدور البرلماني للمرأة،** (القاهرة: العربي للنشروالتوزيع، ٢٠١٥).

٦. أحمد السعودي، وأحمد طاهر، **الديمقراطية الكويتية: التاريخ - الواقع – المستقبل،** (الكوبت : العربي للنشر ،٢٠١١).

٧. أحمد السيد النجار، "سيطرة رأس المال على الحكم وأثرها على الشفافية والاقتصاد على ضوء معطيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، **ورقة مقدمة لورشة عمل الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر،** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٦ يناير ٢٠٠٩).

٨. أحمد مصطفي صبيح، **الرقابة المالية و الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري،** (القاهرة ،مركز الدراسات العربية، ٢٠١٦).

٩. أفين خالد عبد الرحمن، **المركز القانوني لعضو البرلمان: دراسة مقارنة،** (القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

١٠. د. إسماعيل إبراهيم البدوي، **اختصاصات السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة،** (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣).

١١. إكرام بدر الدين، "مفهوم الديمقراطية الليبرالية"، على الدين هلال (محرر)، **التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات**، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦)

١٢. أمين عاطف، **دور القضاء الدستوري فى إرساء دولة القانون**، (لبنان: مؤسسة الكتاب الحديث،٢٠٠٢).

١٣. ائتلاف النزاهة والشفافية، **تقرير الفساد عام ٢٠٠٨**، (القاهرة: ائتلاف النزاهة والشفافية من أجل إنفاذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، ٢٠٠٨).

١٤. البنك المركزي، **النشرة الإحصائية الشهرية**، (القاهرة، البنك المركزي، العدد ١٣٨ سبتمبر ٢٠٠٨).

١٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢**، (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٢).

١٦. السيد عبد الفتاح، **أباطرة الفساد: وزراء ورجال أعمال نهبوا ثروات مصر**، (القاهرة: دار الحياة، ٢٠١١).